مجلة المجمع العلمي

سيكولوجية المال وإثرها في بنية الإفساد
مدخل سلوكي

الدكتور سالم محمد عبود
جامعة بغداد

الملخص :

مثلما هو الانسان فان المجتمعات والاوطان قد تصاب ببعض الظواهر المرضية ذات الاعراض المختلفة والاسباب المتنوعة والاثار المتشعبة . وشاع منها ما يسمى بظاهرة الفساد حيث ارتبطت جذورها بالانسان وحركته والمجتمعات واختلفت أسماؤها ومسمياتها وانواعها واشكالها من زمن لاخر ومن مجتمع لاخر حيث اصبحت ظاهرة عالمية الانتشار والاثار وقد كتبت بذلك دراسات وبحوث ومقالات عديدة تسعى جميعها لتشخيص الظاهرة ومن ثم مكافحتها . وتتبلور مشكلة البحث من ان الفساد اصبح ظاهرة في مجتمعنا لم ينجُ من اثارها احد بل اثرت على برامج التنمية . ويمثل المدخل السلوكي والاخلاقي جوهر العملية . ولسايكلوجية المال تاثير مباشر على تنمية ظاهرة الافساد. واذا كان المال يشتري الوسائل فانه لا يشتري الغايات وان التجربة المالية هي مظهر من مظاهر العمق والاصالة في سايكلوجية الفرد والجماعة . ويسعى البحث إلى تحقيق ما يأتي:-

١. دراسة سايكلوجية المال وماهية الفساد وبنيته .
٢. العلاقة التاثيرية لسيكولوجية المال في تكوين عناصر بنية الفساد .
٣. الاتجاهات القيمية والسلوكية ودورها في معالجة ظاهرة الفساد الاداري والمالي .

وتبرز أهمية البحث من خلال :

١. تحديد ماهية الفساد والعوامل التي تساعد في ظهوره وتنمية هذه الظاهرة وتحديد الاثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاخلاقية لهذا المرض ذات التاثير الخطير على برامج التنمية ودراسة وتحليل سايكلوجية المال من خلال تحديد الوظائف الرئيسة للمال كوسيلة في شراء الوسائل واثرها في حركة الحياة . وتاثير سايكلوجية الفساد ومقومات البنية الفاعلة وبالتالي تحليل عناصرها من اجل ربط الاسباب بالمسببات . ونشر ثقافة الالتزام والمسؤولية الاجتماعية وتنمية نظم القيم وتفعيل دورها في الحد من ظاهرة الفساد والقضاء عليها . وتهيئة شبكة علاقات نزيهة بين الافراد والمؤسسات بما يمكن من المحافظة على حقوق الاخرين من دون الانحرافات السلوكية المرفوضة شرعا وقانونا .

وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات تمثل مدخلا عمليا من اجل بناء استراتيجية وطنية لمكافحة ظاهرة الفساد الاداري .

مشكلة البحث

مع تنوع ظاهرة الفساد واشكالها نجد هناك جوهرا محركا في بنية الظاهرة وهو المال كعنصر من عناصر الحركة واحد الوسائل ذات العلاقة بالاعتقاد والسلوك والحياة . واذا كان المال يشتري الوسائل ولا يشتري الغايات وان التجربة المالية هي مظهر من مظاهر العمق والاصالة في سايكلوجية الفرد والجماعة لذا فان المال يقع موقعا خاصا في حياتنا النفسية وذلك لارتباطه في الكثير من الدوافع و الميول والحاجات ، وعلى الرغم مما للمال من أهمية في الحياة قد يكون هو المشكلة وليس حلا وعلى الرغم مما

للمال من سايكلوجية مرتبطة باذهان الكثيرين من ايجابية والسعادة لاشباع حاجات انسانية بمستويات مختلفة .

نجد انه يحمل طابعا سليبا ومؤلما خصوصا عندما يساء استخدامه لذا نجد إن حالة الفساد وما زالت تدرس في ظواهرها والعوامل القريبة من دون التعمق في سايكلوجية الفساد والتاثيرات الخاصة بنظم المعايير والقيم والتصورات الاعتقادية والفلسفية في تكوين الجوانب السايكلوجية للمال كونها تمثل احد محركات بنية الفساد وخصوصا في ظل هوس الاثراء وامراض الثروة وما تنجم عنها من علاقات فاسدة وتحطيم كل القيم والعلاقات أو ما ينشأ عنها من انحرافات من اجل تحقيق تلك الامنيات الضالة .

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق ما يأتي :-

١. دراسة سايكلوجية المال وماهية الفساد وبنيته .

٢. العلاقة التاثيرية لسايكلوجية المال في تكوين عناصر بنية الفساد .

٣. الاتجاهات القيمية والسلوكية ودورها في معالجة ظاهرة الفساد الاداري والمالي .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن الفساد لا ينشا في فراغ .. وان هناك علاقة تاثيرية بين سايكلوجية المال وبنية الافساد .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال

١. تحديد ماهية الفساد والعوامل التي تساعد في ظهوره وتنمية هذه الظاهرة .

٢. تحديد الاثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاخلاقية لهذا المرض ذات التاثير الخطير على برامج التنمية .

٣. دراسة وتحليل سايكلوجية المال من خلال تحديد الوظائف الرئيسة للمال كوسيلة في شراء الوسائل واثرها في حركة الحياة .

٤. تاثير سايكلوجية الفساد ومقومات البنية الفاعلة وبالتالي تحليل عناصرها من اجل ربط الاسباب بالمسببات .

٥. نشر ثقافة الالتزام والمسؤولية الاجتماعية وتنمية نظم القيم وتفعيل دورها في الحد من ظاهرة الفساد والقضاء عليها .

٦. تهيئة شبكة علاقات نزيهة بين الافراد والمؤسسات بما يمكن من المحافظة على حقوق الاخرين من دون الانحرافات السلوكية المرفوضة شرعا وقانونا

لذا سيتم تفسيم البحث إلى المحاور الاتية :-

١. تحديد مفهوم الفساد والاشكاليات والمعايير التي يستند اليها وانواعه .

٢. تحديد سايكلوجية المال والعوامل المؤثرة في تنمية الاتجاهات .

٣. العلاقة التاثيرية لسايكلوجية المال على بنية الفساد .

٤. اثر نظم القيم والاخلاق في مكافحة ظاهرة الفساد .

الاطار المفاهيمى لماهية الفساد

تنوعت المصادر والأدبيات التي تناولت مفهوم الفساد أو المعاني ذات العلاقة أو المتقابلة ويمكن عرضها ضمن الإطار ألمفاهيمي . وقد ترد كلمة الفساد حسب حالها وشكل وقوعها وتأثيرها وبيئة ظهورها وكلها تعني بشكل عام إخراج الشيء الصالح عن غايته والإخلال بالتوازن .

إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منه جميع البلدان .

فهو ظاهرة خطيرة من ظواهر السلوك الإنساني التي أقلقت المجتمعات البشرية والحكومية منذ أقدم العصور ولا تزال هذه الظاهرة تشكل قلقا دائما لإدارة المؤسسات العامة والجهات المسؤولة وكل إفراد المجتمع ولقد اخفق الكثير من المحاولات لعلاجها ويرجع السبب في ذلك الإخفاق إلى حصر المكافحة بتوقيع العقوبات على الفاسدين والمنحرفين من دون البحث عن أسباب الفساد وطرق علاجها أو قد يكون بعض الكبار هو جزء من القضية . لايوجد هناك تعريف واحد عام مقبول للفساد ، بل تنوعت زوايا تحديد المفاهيم من خلال رؤية للاسباب أو الاثار أو الحالة أو النتائج أو طبيعة المجال أو التخصص .

ولذلك أَنْتَجَت الأمم المتحدة مرشدا مفيدا يساعد في فهم مظاهر الفساد المتعدّدة . وهناك تعريفات عديدة للفساد منها .

- الانحراف الأخلاقي للمسؤولين في الحكومة والإدارة .
- التنازل عن أملاك الدولة من اجل مصالح شخصية .

أو هو سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية من خلال تقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة من اجل الحصول على مكاسب مالية أو اجتماعية على الرغم من معرفته بأنه يرتكب جرما مخالفا للقانون .

ويمكن استعراض وبشكل عام ما تناولته البحوث والدراسات ومنها :

* الفساد هو فقدان السلطات القيمية وبالتالي إضعاف فاعلية عمليات الأجهزة الحكومية .

* وهو انحراف عن فوائد العمل الملزمة بموجب القوانين والأعراف .

- القصور القيمي عند الافراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة .
- تجاوز الموظف المختص في الدولة حدود وظيفته لمخالفته القوانين والانظمة المرعية ، بل التجاوز على القيم والأخلاق الكريمة لتحقيق مكاسب مادية غير مشروعة تقع تحت طائلة القانون مثل الاستيلاء على المال العام أو الأملاك الخاصة بالدولة من أراضٍ وعقارات وآليات وموجودات ، والتعاطي بالرشوة لقاء أنجاز معاملات رسمية .
- خيانة وسلوك غير أخلاقي وقانوني صادر بصورة خاصة عن شخص ذي سلطة .
- سلوك أشخاص متولين منصبا رسميا أو عاما أو موظفين عموميين منحرفين عن مسؤوليتهم ،مستخدمين مناصبهم لخدمة أهدافهم ومصالحهم الخاصة .
- أن الفساد يوجد أذا كان هناك نقص بصورة متعمدة عند اتخاذ القرار لغرض الحصول على منافع معينة .

وهكذا يتضح من المفاهيم السابقة أن الفساد الإداري والمالي عبارة عن سلوك إداري منحرف (سواء كان فرديا أو جماعيا) بالوظيفة العامة عن واجباتها وأهدافها المرسومة لاعتبارات شخصية ، وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وبدون وجه حق في ظل مخالفة القوانين والمعايير الاخلاقية السامية للمجتمع ، مع افتراض إن أهداف الجهاز الإداري الحكومي

هي ملبية لحاجات ومتطلبات وتطلعات موظفي هذه الأجهزة الحكومية ولا وجود من قصور لتبرير هذا الانحراف .

المعايير واشكالية مفهوم الفساد

من خلال المفاهيم المتنوعة نجد ان الاختلاف في تأطير او تحديد تعريف للفساد يمكن ارجاعه لاسباب عدة وكما يأتي ٤:

١. تعدد مجالات النشاط الانساني التي يمكن للفساد ان يستشري فيها ويتشابك .
٢. تتعدد الاشكال والمظاهر التي يتخذها الفساد في المجتمعات المختلفة.
٣. اختلاف التصور لمفهوم الفساد من بيئة الى اخرى فما تعتبره فسادا في بيئة قد يكون غير ذلك في بيئة اخرى .
٤. عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة وبحثها حيث توجد مداخل متعددة في ضوء اسباب الفساد .
٥. اختلاف المرجعية القانونية والتشريعية والثقافية التي تعتمد لوضع معايير الفعل الفاسد من غيره .
٦. يتضمن الفساد الاداري اوجها متعددة لعلاقات مترابطة ومتداخلة منها ذو صلة بالجانب الاخلاقي او القانوني او السياسي او الاجتماعي او الانثربولوجي ولكل منها له مبرراته ومسوغاته .

من جانب اخر نجد ان هناك علاقة بين تأطير مفهوم الفساد والمعيار المعتمد في الحكم على السلوك الفاسد وهذا مما جعل هناك مداخل متعددة لرؤية الفساد والمعالجة واستكمالا لمدخل المفاهيم نجد ان من الضروري استعراض المعايير المعتمدة التي تحكم قاعدة التصور لماهية الفساد ومن ثم كأساس في بناء استراتيجية المعالجة والمكافحة . هناك اختلاف عن عدد هذه

المعايير وقد تناولت إحدى الدراسات القيمة هذه المعايير ويمكن استعراضها باختصار وهي :

* **المعيار القيمي** : وهو معيار يؤكد النظام القيمي ويتمثل في فقدان السلطة القيمية وبالتالي اضعاف فاعلية الاجهزة الحكومية او بمعنى اخر يشكل الفساد شكلا من اشكال الخروج عن القيم السائدة في المجتمع .
* **المعيار الوظيفي** : ويعرف هذا ايضا بانه مدخل ذرائعي او يعتمد المنهج التبريري ، حيث يشكل هذا المعيار مؤشرا على ان الفساد هو انحراف عن قواعد العمل الملتزمة في الجهاز الاداري ويمثل ايضا خرقا للضوابط ، ويمثل الفساد هنا سلوكا اداريا غير رسمي بديلا للسلوك الاداري الرسمي قد تخدمه مجموعة ظروف منها العلاقات الاجتماعية .
* **المعيار ما بعد الوظيفي** : جاء هذا المعيار ردا على المعيار السابق من جانب واعتبار ان الوظيفة العامة ليست مسببا للفساد ولكن الفساد له وجود خارج الاطار الوظيفي حيث تاخذ بعض الممارسات الفردية طابعا نظاميا يسعى الى تكريس الفساد والاستمرار به وليس التفاني الذاتي مع حركة تقدم المجتمع .
* **المعيار القانوني** : ويجد هذا المعيار ان الفساد يكون في حدود ماهو خرق للقوانين والتعليمات والانظمة التي يستوجب مراعاتها وظيفيا ، لان اي خرق قد يهدف الى كسب من ورائه منفعة شخصية .
* **المعيار المصلحي** : ينطلق هذا المعيار في تحديد سلوك الفاسد في ضوء تقديمه مصلحته الشخصية على المصلحة العامة . حيث يقوم شخص

انيطت به رسميا مهمة الحفاظ على المصلحة العامة لكنه اساء استخدام المنصب .

* **معيار الرأي العام** : يعد هذا المعيار من المعايير الحديثة نسبيا وهو معيار نسبي للفساد جاء ليتجنب الانتقادات الموجهة الى المعايير السابقة وهذا المعيار يجد ان الفساد يحدد من خلال ثلاثة تعاريف خاصة هي :

- **الفساد الابيض** : وهو ذلك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور ولا يميلون الى معاقبة مرتكبيه .
- **الفساد الاسود** : هو ذاك السلوك الذي يتفق عليه الجمهور في ادانته وضرورة معاقبة مرتكبيه وهذا يقع بين تلك الاراء وليس عليه اتفاق .

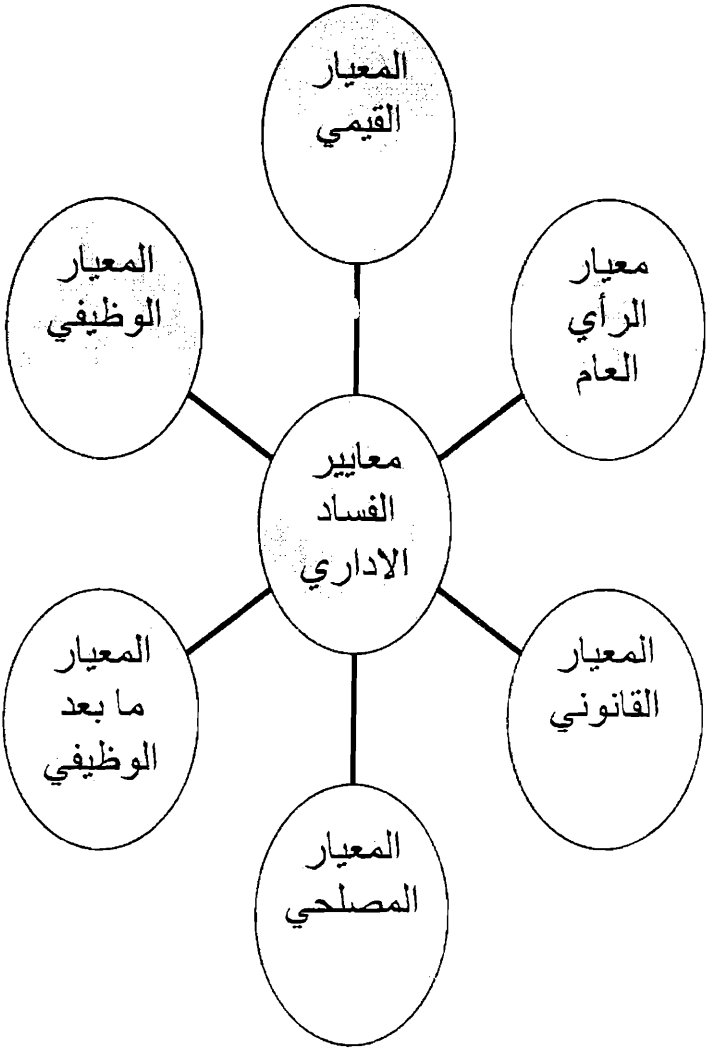

مخطط وصفي لمعايير الفساد الاداري والمالي

خصائص منظومة الفساد :

يتصف الفساد بالخصائص الآتية :

١. السرية : إذ عادة ما تكون أفعال الفساد وترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته واتفاقاته تتم بشكل سري وفي طي الكتمان .

٢. تعدد الإطراف : حيث يشترك عادة اكثرمن طرف في عملية الفساد بينهما منافع متبادلة تجمع إطراف صفقة الفساد .

٣. الالتزام المتبادل : بمعنى إن يكون هناك مصلحة مشتركة بين إطراف الفساد ويحقق كل منهم منافع بالمخالفة للقانون .

٤. التمويه : نظرا لان هناك علاقة وثيقة بين الفساد والاحتيال فان الفساد ينطوي على التمويه والإخفاء والتعتيم على الأنشطة التي يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد وسلوكياته .

٥. خيانة الثقة : إذ ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يفترض إن تكون متوافرة في المستوى أو صاحب السلطة العامة ،

٦. التناقض : ويقصد بذلك حدوث تناقض بين الأدوارفي الحياة العامة والأدوار في الحياة الخاصة لمرتكبي الفساد .

٧. الخديعة والتحايل : حيث يتضمن الفساد أفعالا احتيالية ومخادعة لا تعبر عن الحقيقة واصطناع الأوراق والمستندات غير الحقيقية والالتفاف من حول القواعد والضوابط واللوائح لتحقيق المكاسب غير المشروعة .

٨. الشمول : يتصف الفساد بأنه يشمل أولئك الباحثين عن مصالح أو موافقات أو قرارات محددة وأولئك الذين يمكنهم التأثير على هذه القرارات.

٩. سلوك منحرف : حيث يعتبر الفساد سلوكا غير سوي يحدث لمخالفة

القوانين واللوائح والضوابط والأخلاق القويمة ، وهو ما نعبر عنه أيضا بأنه فعل إجرامي يمثل جريمة يعاقب عليها القانون.

١٠.الإخلال بالواجبات والمسؤوليات : إذ يعبر الفساد عن انتهاك الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بأداء الإعمال وخرق القوانين واللوائح والتعليمات وعدم الالتزام بإحكامها بدقة .

١١.تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة .

١٢.الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

١٣.استغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة .

١٤.تعدد مظاهره : حيث تكون هناك مظاهر متعددة لشيوع الفساد مثل قبول الهدايا الثمينة مقابل أداء العمل أو العدوان على الملكية العامة والاستيلاء عليها مثل الاستيلاء على أراضٍ وممتلكات الدولة وبيعها للغير بلا وجه حق .

١٥.التفاعل مع الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية : حيث تساعد البيئة المحيطة على شيوع الفساد وانتشاره مثل الإهمال والفوضى والتسيب وغياب الرؤساء أو المراقبين ، وإهدار الوقت وتعطل الإعمال وضعف الإنتاجية والبطالة المقنعة وعدم تحديد الاختصاصات على نحو يؤدي إلى شيوع المسؤولية .

١٦.تباين أنماط الفساد : حيث تختلف أنماط الفساد تبعا لاختلاف الجهات التي يحدث فيها حيث يختلف نمط الفساد في المصانع الانتاجية عن نمط الفساد في الجهات الإدارية الحكومية كما تختلف عن نمط الفساد الذي يحدث في المؤسسات التعليمية أو في

مراكز البحوث ، ولكل قطاع طبيعته ونشاط نمطه من الفساد وهكذا .

١٧.اختلاف وسائل التستر على الفساد .

١٨.تعدد وسطاء الفساد : حيث يمكن إن يكون هناك وسطاء مجهولون لتسهيل التقاء إطراف الفساد الأصلية من دون إن يقابل احدهما الآخر وجها لوجه .

١٩.الارتباط بحالات الأزمات والكوارث .

٢٠.الارتباط بالتحضر والمدنية : حيث يقل الفساد في المجتمعات البدائية أو القبلية وذلك مقارنة بالفساد الذي يحدث في المجتمعات الحضرية أو الصناعية أو المدنية أو المعلوماتية ..

٢١.الارتباط بالحرية الاقتصادية والسياسية .

٢٢.الفساد المعولم : لم يعد الفساد محليا فقط بل امتد نطاقه ومجال عمله إلى الصعيد الدولي في ظل العولمة وإحكام منظمة التجارة العالمية وما ارتبط بها من إحكام تعزز العولمة المالية

العوامل والاسباب المؤثرة في بنية الفساد

هناك طائفة كبيرة من الاسباب التي تقف وراء شيوع هذه الظاهرة والتي من أهمها :

* **شيوع القوانين المعقدة وغير الواضحة** : والمعرضة للتغير باستمرار حيث يترعرع الفساد بظل الانظمة التي تغص بالقوانين غير الملائمة وغير الواضحة والمبالغ فيها والمعرضة دائما للتغير والتعديل اما التطبيق الضعيف للقوانين والانظمة فهو يشكل جانبا رئيسا من الفساد لأنه يخلق انظمة مزدوجة .

* **شيوع السياسات الحمائية** : ان حماية الصناعات المحلية من المنافسة الدولية تسمح برعاية الفساد لان القيود المفروضة على

الواردات تجعل تراخيص الاستيراد بالغة القيمة ويكون اصحاب المشروعات الخاصة على استعداد لدفع الرشاوى للحصول على الرخص .

* **انخفاض معدلات ألاجور في القطاع العام** : في اغلب الاحيان لايدفع الى موظفي القطاع العام في الدول النامية مايكفي لسد حاجاتهم اليومية مما يجعل قبول الرشوة والتعاطي بها المصدر الاساسي لكسب معاشهم .

* **ضعف العقوبات لردع المخالفين** : ينمو الفساد ويشتد في البيئات التي يعرف فيها المخالفون انهم في منأى عن العقاب و عندما يكون العقاب غير ملائم لردع الفساد .

* **غياب الشفافية والمسائلة** : ان غياب الشفافية والمسائلة تعد من بين الاسباب الهامة في ارتفاع مستويات الفساد ، وعندما يجد المواطنون انفسهم بلا آليات تمكنهم من مسائلة مسؤولي الحكومة سينتهي بهم الامر الى الانصياع لطلباتهم وسلوكياتهم الفاسدة .

* **الاسهامات السياسية غير المشروعة** : ان الفساد في العديد من الدول قد جاء نتيجة للتمويل غير القانوني الذي تحصل عليه الاحزاب السياسية سواء كان ذلك في البلدان النامية او الصناعية مثل فرنسا والمانيا وامريكا .

* **ضعف الحكومة أوتدني فعالية مؤسسات الدولة** : وهذا شائع في منطقتنا العربية مما افضى الى مزيد من الكوارث السياسية والعسكرية تمثلت بفساد السلطة والقمع السياسي واندلاع الحروب الاهلية والاقليمية فضلا عن الاختراق الاجنبي وفقدان السيادة .

* **ترابط الجريمة المنظمة والفساد على المستوى العالمي** : وذلك يعود الى التطور التقني وانتشار العولمة اللذين سهلا الاتصال ما بين منظمات الجريمة المنظمة خصوصا حول تبييض الاموال او الاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم التي جاءت مع التطور .

كما يمكن لظاهرة الفساد أن تنمو وتتزايد بفعل عوامل اجتماعية ضاربة في بنية المجتمعات البشرية وتكوينها ونسق القيم السائدة ، إذ تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية وسريانها دورا في نمو هذه الظاهرة أو اقتلاعها من جذورها وهذه العادات والتقاليد مرتبطة أيضا بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع كما أن التنظيم الإداري والمؤسسي له دور بارز في تقويم ظاهرة الفساد من خلال العمل على تفعيل النظام الإداري ووضع ضوابط مناسبة لعمل هذا النظام وتقوية الإطار المؤسسي المرتبط بخلق تعاون وتفاعل ايجابي بين الفرد والمجتمع والفرد والدولة استنادا إلى علاقة جدلية تربط بينهما على أساس ايجابي بناء يسهم في تنمية وخدمة المجتمع .

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة يتمثل في غياب الثقة في تطبيق المثل الإنسانية. ومن زاوية اخرى تتعدد الأسباب المؤدية الى الفساد الإداري ، ويقسمها بعضهم إلى مجموعتين :

الاولى : أسباب بيئية اجتماعية خارجية . وتنقسم إلى :

ـ أسباب تربوية وسلوكية : بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون .

ـ أسباب اقتصادية : يعاني أكثر الموظفين ـ خصوصا في الدول النامية ـ من نقص كبير في الرواتب والامتيازات مما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطرا الى تقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب .

ـ أسباب سياسية : تواجه بعض الدول وخصوصا في الدول النامية تغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديموقراطية إلى ديكتاتورية وبالعكس ، الأمر الذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري .

الثانية : أسباب بيئية داخلية (قانونية) : وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان ، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين .

العوامل التي تساعد على ظهور الفساد الاداري

تلتقي عدد من الادبيات في تحديد جملة من العوامل التي تساعد في ظهور الفساد وتنميته وانتشاره وهي :

* العوامل السياسية

يلعب النظام السياسي دورا رئيسا في تحفيز الفساد وخصوصا في ظل عدم الاستقرار واسلوب اشغال المواقع الوظيفية حيث تنحسر الكفاءة في الولاء للحاكم أو النظام أو تمكين الحزب أو السلطة من البقاء وهذا سيجعله في مأمن أو ليس اهلا لما هو عليه .

* العوامل الاجتماعية

بقدر ما تلعب المنظومة القيمية والموروثات الاجتماعية والثقافية المجتمعية من دور في بناء العلاقات وتنظيمها قد تكون في الوقت نفسه مدخلا وسببا جوهريا لظهور الفساد الاداري وخصوصا في ظل شيوع علاقات عشائرية او ارتباطات طائفية او عرقية في المجتمع تجعل من الموظفين يعملون باتجاه خدمتها اولا وان كان على حساب المصلحة المجسدة لاكبر عدد من السكان .

هنا تجسيد للسلوك المنحرف المسبب للفساد ليصبح الفساد سلوكا مقبولا والمفسدون لا يشعرون بالخجل بل ربما يكونون موضع ثناء وينعت هؤلاء المفسدون بصفات حميدة وعلى العكس من ذلك ينعت الموظفون النزيهون باوصاف غير لائقة حيث يعطي انتشار الفساد دلالات غياب اخلاقية المهنة اذ إن العلاقة بين اخلاقية المهنة والفساد علاقة عكسية ويقصد بالاخلاق السلوك المستند إلى مجموعة من القيم والتقاليد التي يتفق عليها افراد المجتمع ما هو خير وحق وعدل في تنظيم اعمالهم .

ويلعب الجهل دورا في خلق اللاوعي وانشاء البيئة التي تسهل في انتشار بعض القيم والخرافات التي تخلط الحدود بين النهب والبطولة واستقلال صفوف الانتماء أو الانحسار بالانتساب الى فئة صغير دون المواطنة الاكبر ، وبالتالي ضعف الايمان باهمية الالتزام بالضمير المجتمعي الذي يمثل منظومة رقابية في ضبط السلوك العام .

* العوامل الاقتصادية

إن عدم التوزيع العادل للثروة بين الافراد والمجتمع ولتردي الاوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى الرواتب والاجور التي لا تؤمن مستوى معاشي مقبولاً ولتبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب التي لا مبرر لها وتبعاتها الثقيلة وحالة الفقر لنسبة كبيرة من السكان وزيادة نسبة البطالة ومحدودية فرص التوظيف وقلة الاستثمار المحلي والاجنبي في مشاريع جديدة جميعها كانت دوافع جدية للفساد .

* العوامل التنظيمية

قد تشغل القيادية والاشرافية وذلك باعتماد معايير سياسية وطائفية أو قبلية بعيدا عن معايير الجدارة والكفاءة والتكنوقراط بالشكل الذي يضعف المنظمة ويجعلها غير قادرة على تحديد أهدافها وتوزيع مواردها بصورة صحيحة مما قد يجعلها تتعثر في تقديم خدماتها بالجودة المطلوبة حيث لا تعتمد الاسس الصحيحة في حساب الكلفة المتواضعة مع مستوى الخدمة المقدمة وشيوع ثقافة تنظيمية محفزة للفساد اذ ياخذ الفساد شكلا منظما أو جماعيا بمعنى أن المنظمة فاسدة باكملها أو نسبة الفساد فيها كبيرة .

كذلك إن حصر السلطات والصلاحيات بيد الرئيس الاعلى بدون تفويض متوازن باتجاه المركزية وضعف الانظمة الرقابية داخل المنظمة هي من مسببات الفساد فقد كشف تقرير المفتشين العموميين في الولايات المتحدة الامريكية من إن المنظمات التي لا يوجد فيها اقسام للتدقيق الداخلي تعرضت للخسائر بسبب الاحتيال والخداع الوظيفي بنسب تزيد عن ٤٠% تقريبا قياسا بالمنظمات التي فيها انظمة رقابية داخلية فعالة .

• **عوامل تشريعية وقانونية**

إن تشريع القوانين التي لا تجسد الصالح العام والتغيير المستمر في القوانين والثنائية في تفسير القوانين والغموض في نصوصها وضعف الجهاز القضائي والقانوني كل ذلك يعد من مسببات الفساد الاداري . (١١)

كما إن فساد السلطة القضائية تمثل العقبة الرئيسة في طريق نجاح أي استراتيجية ضد السلطة القضائية الفاسدة وان الآليات القانونية المصممة لكبح الفساد ستبقى عاجزة بالرغم من فعاليتها واخلاصها .

ولذا يمكن إن يكون الفاسدون في منأى عن المحاسبة وحتى إذا ما تم الابلاغ عنهم فانهم يستطيعون الافلات من العدالة للخلل والضعف في الجهاز القضائي ومقابل هذه التفسيرات والتصنيفات الكثيرة ، هناك الكثير من المتغيرات التي اسهمت في استشراء الظاهرة في العقود الاخيرة وتبلورت الرؤية في اثرها من خلال العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تاخذ بنظر الاعتبار ارتفاع وتاثر المعاناة عالميا وتأثرها من آثار هذا الوباء الخطير ومن هذه المتغيرات :

- تطور وسائل الاتصال ومخرجات ثورة التقانة .
- النزوع نحو آليات اقتصاد السوق وتخصيص القطاع العام .
- تحرير التجارة وانتقال الاشخاص والاموال والسلع عبر الحدود .
- اشكالية التخمة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها .

سيكولوجية المال وظاهرة الفساد

في البدء لا بد من معرفة مدخلين لتوضيح سيكولوجية المال وهما ماهية المال ؟ وماهي الطبيعة النفسية ؟

فالمال غير منحسر بمعنى النقود وانما هو كل شيء مقوم جاز شرعا اقتناؤه (ذو قيمة) والمال يدخل في شقيه العيني والنقدي ولا يخفى على أحد ما للمال من اهمية في حياة الافراد والمجتمعات وخصوصا في البنية الاقتصادية .

اما النفس البشرية وطبيعتها فقد قال عنها الفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع واهل التربية والاصلاح والاقتصاد كون النفس هو موضوعة حركة الوجود وقد كتب عنها الكثير وهي مناط التكاليف والعنصر الذي يعبر بها الانسان عن ذاته وعليها تقع الاحداث ومنها ينتهي الانسان من عالم الدين فيها مركز الهوى والشهوة والرغبة والطموح والامل والنفس البشرية منذ يوم خلقها الله الى يوم القيامة في صراع مع ما حولها فهي اما مؤمنة او لوامة او أمارة وكل منها تواجه الحياة بطريقة مختلفة في ضوء تصوراتها للعلاقة في ادراك وتصور حركة حياة ومرتكزاتها . المال قد يحتل موقعة في القلوب من حيث الحاجة او طبيعة التكوين النفسي وقد يكون مصدر تفكير وسلوك الكثير من البشر حتى تراه يتقدم على الاولاد فقد ذكر الله ذلك في مواطن كثير من االقران الكريم يقول سبحانه وتعالى :

((زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطره من الذهب والفضة .....)) آل عمران (١٤)

وقال سبحانه وتعالى :

(المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير املا) الكهف (٤٦)

وفلسفة تملك المال تحدده مقومات العقيدة التي تضبط حركة الانسان وتحدد شبكة تصوراته في علاقته مع الكون والانسان والحياة .

لا يختلف اثنان حول أهمية المال وحقيقته كوسيلة من وسائل حركة الحياة ولا تخلو شريعة أو نصوص مقدسة أو قانونية وضعية من أن تتناول موضوع المال كجزء من مقاصد الحياة وأحد مكونات المجتمع فقد كان حفظ مال الناس أحد مقاصد الشريعة وأحد محرك إصدار القوانين المختلفة .

وكما يقال بأن بالمال لاتشترى الوسائل ولا الغايات ولطالما كان المال محور القتال ومحور الشر ومحور الشقاء للآخرين أو دافع من دوافع الجريمة والشقاق والانحراف ولكن هل هو في حقيقته هكذا ؟ المال سلاح ذو حدين .

ولا يقوم الواقع النفسي على كراهية المال أو رفضه لكن ما ترفضه في المال أن ينظر إليه باعتباره كل شيء في الوجود ويرتبط المال في شبكة النفس ومقوماتها حتى يصل عند بعضهم الى أن يكون هو الفيصل في العلاقات وهو الغاية المثلى .

وحيث أن رغبة الإنسان متعددة ومتجددة ومتنوعة ولا تنتهي لهذا يكون البحث عن مصادر الرغبات وهو المال متجددة ومتنوعة حتى يصبح عند بعضهم ما يسمى بهوس المال أو مرض الثروة .

ولقد تناولت مصادر عديدة موضوعة المال منها ماهو اقتصادي وآخر ما تناوله من منظور المعاملات وآخر استخدمه كرأس مال وهكذا وبعضهم

تناوله من زاوية سيكولوجية تتعلق بعلم النفس ومدى تأثيره في تكوين النسيج السلوكي للأشخاص وكيف يشكل حب المال دافعا رئيسا للانحراف .. وعليه تدور الكثير من الصفات مثل البخل أو الإسراف أو التبذير أو الكرم وتدور حوله قضية الحقد والحسد والغيرة والشهوة والكذب والجريمة وتلبس الباطل والبحث عن المبررات ، ويرى علماء التحليل النفسي والاكلينكي إن المال له العديد من المعاني والرموز السيكولوجية أهمها :

- الإحساس بالأمن .
- الشعور بالقوة .
- الحب .
- الإحساس بالحرية .

ويرى بعضهم أن المال مثلما هو وسيلة لشراء السلع قد يكون له قيمة انفعالية نفسية واجتماعية ضمن إطار وحدود ما يتعلق بموضوع الفساد فأن الملاحقة بين شهوة النفس وحب المال وخاصية التملك والعناصر السيكولوجية في الشخصية تجعل الإنسان يقف أمام مفترق طرق في ظل ظاهرة هوس الثراء وأمراض المال وما تؤول إليه ، وعندما نربط لاعب القمار وسيكولوجية المغامرة والمال سنجد أنها تشكل مدخلا للفساد ، ولطالما كان الحسد احد ظواهر المال وهو سبب سلوكيات متنوعة قد تكون منها ماهو متجذر بالشخصية أو ماهو مكتسب بفعل الاحتكاك ، قد تكون العلاقة بين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والعوامل النفسية الاجتماعية مداخل للاضطراب السلوكي ثم الانحراف وخصوصا في ظل قلة المال والحاجة التي قد تدفع إلى عدم القدرة على التحكم في أحداث الحياة .

ومن ثم استجابة الفرد لهذه الضغوط النفسية في الشعور بالقلق والضغط النفسي المنعكس على بروز ظاهرة الفساد والمجسدة في ما يسمى بسلوك الرشوة . ومن المعلوم إن النظرة الى المال قد تندر عند كل المرتشين في طفولتهم أنهم قد أدركوا بشكل خاطئ إن المال كل شيء وعندما نضجت شخصيتهم امنوا بذلك .

ان التجربة العالمية هي مظهر من مظاهر الاصالة في سيكولوجية الفرد والجماعة حيث يحتل المال موقعا ومكانا خاصا في حياتنا النفسية وقد يكون المال عند بعضهم غاية وليس وسيلة وقد يشكل عند بعضهم قيمة في حياته النفسية والاجتماعية مما يجعل بعضهم يجد ان التنافس والصراع والتناحر والتعارض جزء من مقتضيات الكسب لها تظهر لديه مشاعر مرضية من الانانية والنرجسية والاتجاهات المضادة للمنتج التي تتمنى بدورها قيم التسلم والسهولة والاشباع الفوري للرغبات والاحتياجات وتبدو آثارها في الرشوة والنصب والاحتيال والاختلاس والادخار القهري والاسراف القهري والديون باشكالها المتنوعة وكلها متغيرات قائمة على قيم التراخي والاعتماد به واستخدام قانون الاقل الجهد باكثر ثروة . وحيث ان رغباتنا النفسية والاجتماعية متعددة ومنوعة لا تنتهي ومرتبطة عند بعضنا ارتباطا زائفا بالحصول على المال وفي ظل استهزاء وتهشم شبكة القيم والسفور بالالتزام العقائدي تظهر اشكالية الهوس المالي الذي هو فعلا محرك رئيسي لمنظومة الحياة حتى تستقر عند الناس القيم المادية كقيم اخلاقية ومرتكزات لدعم الاحتياجات واشباعها ولذة النزاع والسيطرة

وكثير هي الدراسات التي تناولت سيكولوجية المال كقضية في غاية الاهمية في مداخل علم النفس عند دراسات ظواهر الفساد .

والبحث في سيكولوجية المال يحتاج الى منهج علمي في ادراك موقع المال وتحليله عند العامة والخاصة والمثقفين والجهلاء حيث شكل المال عند الكثير صورا مختلفة فهو مصدر للسعادة ورمز للقوة والسلطة والحرية والاحساس بالامان والوقت الذي هو يشكل مفتاحا للشرور واداة في تغيير الشخصيات وبغض النظر عن التصور العقائدي فالمال ضرورة وعنصر في حركة التاريخ والحياة فقد ظهرت نظريات متعددة تدارست الجوانب النفسية للحل ومن اهمها :

١. نظرية التحليل النفسي
٢. النظرية السلوكية
٣. النظرية النفسية للمال

اما الاولى فاعتمدت على الاهتمام بالمال عند المراحل الطفولية الاولى حيث يتدخل فيها عاملان مهمان عامل بايلوجي والثاني عامل نفسي اجتماعي ويرى اصحاب هذه النظرية ان المال له العديد من المعاني والرموز السيكولوجية والمتمثلة بالاحساس بالامن والشعور بالقوة والبحث عن الحب والاحساس بالحرية .

اما النظرية السلوكية فانها تعتمد فلسفة ان المال احد وسائل التطعيم والتدعيم حيث يكتسب الفرد استجابة شرطية نحو فعل معين للوصول الى الهدف حيث تنعدم الجاذبية للمال من خلال الميكانيكية السلوكية وبالتالي تشكل دوافع للكسب بغض النظر عن المشروعية .

اما النظرية النفسية للمال فهي تركز على ان للمال قيمة انفعالية نفسية او اجتماعية فضلا عن أنها وسيلة لشراء السلع والخدمات حيث تتبلور وظيفة المال بالسعي نحو البحث عن رموز الذات .

سيكولوجية المال بين هوس الثراء وامراض المال :

للمال بكل انواعه تاثيرات مختلفة في الاداء السلوكي للفرد والجماعة فضلا عن التصورات العقائدية والمجتمعية واثرها في تكوين فلسفة المجتمع وسلوكه في بناء منظومة من التصورات في السعي نحو كسب المال وتعريفه فالاسلام مثلا لم يكره المال في ذاته ولا في وسائله المشروعة ولكنه قنن في اصل الملكية وفلسفته وما يترتب عليها من تطبيق المنهج والالتزام بالحقوق المقننة مثل الزكاة والصدقات مع تحديده لمشروعية المصادر ومشروعية ابواب الانفاق فقد قال رسوله الله (صلى الله عليه وسلم) لا تزل قدم عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن اربعة اثنان منها تتعلق بالمال وهي : ١- مما اكتسبه ٢- فيما انفقه

في ضوء الجوانب النفسية في جانب هوس الثراء وامراض الثروة وعلاقة ذلك بالفساد تظهر امامنا مجموعة من الامراض التي قد يكون سيكولوجية المال مدخلا فيها او نتيجة لها :

١- سلوك الرشوة .

٢- سلوك النصب والاحتيال على المال .

٣- سلوك التهرب من الضرائب .

٤- البخل والبخلاء .

٥- فوبيا المال .

ويمكن توضيح باختصار كل من هذه الامراض لكي تتشكل لنا انعاسا صوريا لبنية الفساد وكيف تتكون . ومن اهمها :

اولا : سلوك الرشوة

يعد واحدا من اهم الامراض الاجتماعية للمال لوصفه فعلا محرما اجتماعيا ودينيا وخلقيا ومرفوضا على مستوى الفرد والجماعة والرشوة ظاهرة اجتماعية ذات ابعاد نفسية عديدة ومتشابكة يعمد اليها طرفان الراشي والمرتشي وقد يشترك طرف ثالث وسيطا وسلوك الرشوة يحفز الفرد الى الطمع وهو مفهوم شائع في التحليل النفسي حيث يفسر بان كل المرتشين في طفولتهم ادركوا ادراكا خاطئا ان المال كل شيء وعندما نضجت شخصيتهم آمنوا بذلك وهناك علاقة بين سلوك الرشوة واساليب التربية والمعاملة الوالدية في مرحلة الطفولة مع الخصائص والسمات النفسية للشخصية مع اسباب مجتمعة في بيئة عيشه .

ومن المعلوم إن سلوك الرشوة يعد من أهم الإمراض الاجتماعية للمال بوصفه فعلا محرما اجتماعيا ومحرما دينيا وخلقيا ومرفوضا على مستوى الفرد والجماعة ، فالرشوة لها علاقة بسيكولوجية المال وهي شكل من إشكال الفساد وظاهرة اجتماعية ذات أبعاد نفسية عديدة ومتشابكة يعمد إليها طرفان احدهما الراشي والمرتشي وقد يشترك طرف ثالث وسيطا لتسهيل المهمة . وهذا الوسيط يسمى بالرائش .

والأساليب النفسية الاقتصادية لسلوك الرشوة متعددة منها الفقرو الاحتياج والأخرى الغلاء أو تحول نظام القيم في المجتمع إلى القيم الاقتصادية

اللامعيارية واضطراب نسق القيم ، أو نقص فرص الاختبار والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف .

وعندما تسلط الضوء على شخصية المرتشي وتحليل سيكولوجية المفسد سنراها منخورة القيم ومهلهلة الأخلاق غير موفقة السلوك ليس لديه إي ضوابط أومعايير أو وازع ديني، أهداف تنحسر بالانحراف ومرض الإثراء ومثلما هي الرشوة كمدخل وشكل للفساد نجد إن هناك سلوك النصب والاحتيال في الحصول على المال . فالمحتالون طالما يخططون لضحاياهم بشكل يلبسون فيه الصفة الرسمية أو استخدام القوة أو الصلاحيات أو الأسماء أو الرموز أو ما يمنحه لهم القانون أو الوظيفة .

ويمكن بلورة هذه الاسباب بما يأتي :

١- الاسباب النفسية الاقتصادية لسلوك الرشوة تتبلور بما يأتي :

أ- الفقر والاحتياج .

ب- غلاء الاسعار وتحول نظام القيم والمجتمع الى القيم الاقتصادية والمادية .

٢- الاسباب النفسية الاجتماعية لسلوك الرشوة وتتبلور هذه فيما يأتي :

أ- نقص فرص الاختيار والوسائل المشروعة وتحقيق الاهداف .

ب-اللامعيارية واضطراب نسق القيم .

ج- الافتقار الى الضمير المهني .

ح- عدم فهم الدلالة الاخلاقية للعمل .

٣- الاسباب النفسية لسلوك الرشوة وهذا الامر يتعلق بما يأتي :

أ- سيكولوجية الشخصية ومكوناتها عند الراشي والمرتشي .

ب- سيكولوجية الشخصية عند الوسيط (الرائش) .

ج- التشوه في شبكة العلاقات الاجتماعية .

من هذا ندرك ان سلوك الرشوة لا يشبع الرغبات والحاجات بقدر ما يحيل المرتشي الى شخصية تخلق الحاجات ورغباتها من خلال الشعور بتضخم الذات والبحث عن المال بكل الطرق .

ثانيا : سلوك النصب والاحتيال بالمال .

ويمثل هذا استخدام التضليل من اجل الحصول على اموال الاخرين او الامتلاك بالباطل بطرق شتى والنصابون والمحتالون هم جماعة يتسمون بالمخادعة والنفاق ويسخرون انفسهم لخدمة الاخرين ولكن بشكل مزيف يملكون القدرة على بيع ضمائرهم .

وقد يكون سلوك النصب والاحتيال بشكل مباشر أو غير مباشر على الأشخاص أو قد يكون على المؤسسات نفسها من خلال اتجاهين سلوك النصب والاحتيال الداخلي وهو ما يعمله الموظف أو المسؤول نفسه أو سلوك النصب والاحتيال الخارجي ، ومن الطبيعي إن الشخصيات المحتالة التي تقوم بالنصب والخداع لها سمات منها حب المال والتكبر والغرور ومصابون بجنون العظمة والميل إلى التباهي والافتخار ويحاولون إن يجددوا أساليب الاحتيال .

وهناك انواع واشكال لمثل هذا السلوك وكما يأتي :

أ- سلوك النصب والاحتيال المباشر وهذا يعتبر من الاساليب الكلاسيكية .

ب- سلوك النصب والاحتيال غير المباشر ويعرف هذا النوع بالاحتيال من بعد وهو سلوك قد يحصل من خلال وسائل الاعلام والاتصال او الاعلانات الكاذبة او القرصنة وغيرها .

ج- سلوك النصب والاحتيال وينقسم هذا الى :

١- سلوك النصب والاحتيال الداخلي .

٢- سلوك النصب والاحتيال الخارجي .

وهناك جملة من الدوافع النفسية لسلوك النصب والاحتيال تجتمع كلها لتشكل حافزا في تحقيق اهداف هذه الشخصية مثل سلوك الضحية ، الوضع المالي والحرمان المادي ، الجشع والطمع وعدم الامان ، وطبيعة نسق الحياة والرغبة في اظهار القوة والسيطرة والاحساس بالنشوة والسعادة من خلال بث روح اليأس في الضحية والاثارة والتحدي من هذا نجد ان هناك لشخصية المحتال سمات وخصائص يمكن من خلالها ان يتواجد في بنية الفساد ومن هذه السمات اضطراب الشخصية النرجسية ، واضطراب الشخصية المضادة للمجتمع وفي حقيقة الامر ان مثل هذه لشخصية والسلوكيات قد تستطيع ان تعيش وتكون لها بؤرة على شبكة العلاقات بما يجعلها تفعل من حالة الفساد .

ثالثا : سلوك التهرب من الضرائب

تعتبر الضرائب جزء من العقد الاجتماعية ويقف وراء هذا سلوك القيم الاجتماعية والنفسية فضلا عن شعوره بعدم أحقية الدول والبحث عن المكاسب على حساب المجتمع . ومن ظواهر الفساد وسيكولوجية المال هو سلوك التهرب من الضريبة وهذا احد مشاكل التنمية

وخصوصا إن الضرائب تمثل عقدا اجتماعيا إجباريا له حقوق وفيه واجبات ليس من حق احد الإعفاء أن يأخذ بلا تنمية واستثمار وتقديم خدمات ، ونجد إن الكثير من الناس يسلك مسلك التهرب سواء بقصد أو باستخدام مداخل ضعف القانون أو هوس الثروة ، كما إن هناك ظاهرة ذات ارتباط بسيكولوجية المال هو الخوف من فقدانه مما ينعكس على الحرص على جمعه .

رابعا : سيكولوجية البخل والبخلاء

ويعتبر هذا السلوك من الاخلاق المذمومة والشائنة ويعتبر سلوكا انسانيا معقدا متشابكا يتكون من العديد من الانفعالات والدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية فضلا عن الخبرات البيئية ويحتوي على هوس الثراء والرغبة في الامتلاك والبخل انواع ولكن للبخيل خصائص نفسية وتركيبية نفسية قد وصفتها الادبيات والروايات مثل البخلاء للجاحظ والبخلاء للخطيب البغدادي وروايات شكسبير مثل تاجر البندقية .

خامسا : فوبيا المال

ويقصد بالفوبية الخوف المرضي المبالغ فيه من التعامل مع المال حيث ان المال قد يشكل عند بعضهم حلا للمخاوف وهو في الوقت نفسه يشكل خوفا آخر ويرى بعض علماء التحليل النفسي ان هناك علاقة بين فوبيا المال وصرامة الانا الاعلى وقد لا يمكن ان يعالج مثل هذه الامراض التي قد تؤثر في بنية الافساد وبالتالي تجعل التخوف سلوكا دافعا لجمع المال او عدم انفاقه وكلاهما دوافع للفساد .

الاستنتاجات

من خلال الاستعراض مصادر البحث يمكن التوقف في جوهر الاستنتاجات التي تعبر عن طبيعة البحث ومشكلته والهدف الذي تسعى لتحقيقه واهم تلك الاستنتاجات هي :

- مازالت فلسفة المال تعبر عن الكثير عن معاني للسعادة حيث تتحول الوسيلة الى هدف .
- ان ظاهرة الفساد والبحث تشكل ليس مرضا فرديا أو سلوكا منحرفا عند عدد محدد من افراد المجتمع بل اصبح ظاهرة مرضية مجتمعية ومؤسسية لها كيان وتنظيم وفلسفة وقوة تدافع عنها ومهارات وتفنن في تحقيقها .
- ان المناهج التربوية في مجتمعاتنا مازالت تقلد اساليب الغرب أو تعتمد على التقليد من دون مراعاة التطور العلمي في دراسات السايكلوجية .
- ان هنالك ضعفا في منظومة القيم عند بعضهم مما جعل المال يشكل عنده محور حركة حياته .
- ان للمال تأثيرا فعالا في سايكلوجية الشخصية بحيث يصبح تاثيرها على الجوانب السلوكية والقيمية الى درجة قد تتلوث الافكار مما يصبح هوس الثروة وجمع المال هو الوازع والدافع .
- اصبحت بعض المجتمعات تتفق ضمنا على بعض انواع الفساد ونتقبلها بمفاهيم اخرى .
- ضعف الجوانب التشريعية في معالجة هذه الظاهرة أو اختصارها على الردع الخارجي من دون البحث في اسبابها النفسية .

- ان التهشم الذي اصاب شبكة العلاقات والتضخم الذي صاحب الـذات فـي مجتمعنا .

التوصيات

بعد هذا الاستعراض لمقومات سايكلوجية المال وتاثيراتها في منظومـة الفساد في أي مجتمع وتحديدا في واقعنا العراقي في كل مراحـل ظهورهـا ونموها وتطورها واتخاذها أشكالا مؤسسية وتنظيمات تقف وراءها قوى من الداخل والخارج حيث اصبحت تشكل عائقا للتنمية او للاصلاح الاداري وفي حدود اهداف البحث وتكاملا مع الجهود الخيرة من اجل بنـاء اسـتراتيجية وطنية لمكافحة هذا الداء (الفساد بكل اشكاله) ويمكن بلورتها بما ياتي :

شروط أساسية لمحاربة الفساد

يخطئ من يعتقد أن محاربة الفساد والحد من آثاره يتحققان عن طريـق الاصلاحات الادارية وحدها ، لان هناك شروطا اساسية لتحجيم الفساد وهي ثمانية:

الشرط الأول

هو الوعي العام لدى جمهور الناس بأخطار الفساد وضرورة محاربته علـى جميع الجبهات ، وليس الاستسلام له كقدر محتوم ، أو التسامح معه كـأجراء لازم لتيسير التعامل .

الوعي بضرورة محاربة الفساد شرط أساسي سواء كان فسادا صغيرا او كبيرا وسواء جاء من الداخل أو الخارج .

الشرط الثاني

هو التزام القيادة السياسية في أعلى مستوياتها بمحاربة الفـساد فـي جميـع

الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وفي جميع صوره ، سواء ارتفعت الى مستوى الجريمة الجنائية أو كانت مخالفة ادارية أو عملا لا أخلاقيا يتعلق بأداء الوظيفة العامة وسوف يتطلب هذا الالتزام اعطاء القدوة للاخرين ، واصدار القوانين التي تحرم الفساد وتطبيقها بحزم ، وتوفير آليات فعالة للرقابة والمحاسبة ، والتخفيف من اشتراط الموافقة الحكومية على كل صغيرة وكبيرة ، لأن في كل موافقة فرصة أخرى للفساد .

الشرط الثالث

هو اصرار مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية ووسائل الأعلام على اتباع القيادة لما التزمت به تحقيقا لاستمرارية هذا الالتزام .

الشرط الرابع

هو تقوية القدرات المؤسسية لأجهزة الدولة لتنفيذ الاصلاحات الكثيرة التي يفرضها الالتزام بمحاربة الفساد ، وما يتطلبه ذلك من وضع نظام للادارة العامة يقوم على الاعتبارات المهنية السليمة ويتفادى القيود والتعقيدات التي لا مبرر لها ، ويتبع الأصول في التعيين والترقية على اساس الكفاءة وحدها ، ويحدد السلوك الواجب الاتباع في الادارات الحكومية على نحو واضح ومعروف للموظفين ولمن يتعاملون معهم ، مع اتاحة الفرصة للتظلم بوسائل سريعة وحاسمة ، ورفع مرتبات الموظفين بعد تحديد أعدادهم حسب حاجة العمل وتوزيعهم على جهات العمل بما يتناسب مع الطلب عليه .

وتقييد السلطات التقديرية الواسعة التي كثيرا ما تمنحها القواعد للموظفين الحكوميين، وتحديد الضرائب والرسوم بمستويات معقولة لا تدعو الى التهرب والافساد ، وتقوية انظمة الرقابة والمحاسبة المالية ، وعدم التردد في توقيع جزاء الفصل من العمل على كل من تثبت عليه واقعة الفساد بعد تعريف صورها مقدما .

الشرط الخامس

هو نشر الحقائق وانسياب المعلومات عن طريق صحافة حرة في مجتمع يسمح بحرية التعبير والنشر وعدم التعتيم على جرائم المفسدين والفاسدين أيا كان مستواهم .

الشرط السادس

هو العمل الجاد من أجل توفير بيئة اجتماعية في البيوت والمدارس ومكاتب الحكومة والمحليات وأقسام الشرطة وفي معاملات الناس مع تهيئة بيئة تحض عن طريق القدوة والممارسة على احترام القواعد الواجبة الاتباع والمال العام وحقوق الافراد ، وتساند القيم التي تساعد على محاربة الفساد قولا وفعلا ، ولا تكتفي برفع الشعار مع الاستمرار في الممارسات التي تخالفه تماما .

الشرط السابع

هو تعاون القطاع الخاص بما في ذلك الشركات الاجنبية في الحد من الفساد عن طريق الامتناع عن افساد الموظفين العموميين والابلاغ عمن يطلب منهم الدفع ووضع المعايير والآليات وتبني الممارسات التي تحارب الفساد في اعمال هذا القطاع وفي تعامله مع الحكومة وهيئاتها ومشروعاتها العامة .

الشرط الثامن

التعاون مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية لمحاربة الفساد والتحايل اللذين يتعديان حدود دولة واحدة ، مثل جرائم التهريب وغسيل الاموال والرشاوى التي تدفعها شركات اجنبية في الخارج هذا مع الاقتناع بأن التعاون الدولي ليس بديلا عن المجهودات الوطنية الواجب بذلها في كل دولة .

واوضح من هذه الشروط ان محاربة الفساد هي مسؤولية المجتمع كله ولا تقتصر على المجهودات الحكومية ، بل أنها تستدعي أحيانا تعاونا وثيقا من جهات خارجية ، وأن كان من الواضح أيضا أن مسؤولية كبرى تقع على أجهزة الدولة جميعها لنجاح اي برنامج لمحاربة الفساد ، واوضح كذلك ان تقوية الاجهزة الحكومية هي جزء مهم جدا ولكنها ليست العامل الوحيد في محاربة الفساد .

اما البنك الدولي فقد وضع ستراتيجية لمحاربة ظاهرة الفساد والتي تقوم على خمس ركائز مهمة هي :

* ضوابط قانونية ودستورية لمحاسبة المسؤولين الحكوميين ومعاقبتهم بقصد ضبط عمليات الانتفاع الشخصي .

* مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة جميع اشكال الفساد ومحاسبة المفسدين .

* تحرير الاقتصاد وتخفيف بعض القوانين الاحتكارية ودور ذلك في تقليل فرص وجود الفساد وأسبابه .

* تشجيع المنافسة من خلال كسر حواجز الاحتكار والتستر التجاري وفرض الشفافية في الافصاح من قبل اعضاء مجالس الادارات .

* خلق نظام قضائي فعال ومستقر وتشريع قوانين ضد الفساد وانشاء نيابة عامة مستقلة ومعززة بجهاز مستقل ومؤسسات رقابة مالية .

اما الاساليب التربويةالمعتمدة كمدخل سلوكي تتمثل بما ياتي :

١- بناء العقيدة الصحيحة في المناهج التربوية ابتداءً من المستويات الابتدائية مرورا بجميع المستويات والشرائح .

٢- خلق منظومة وعي لدى الجماهير وتنميتها باتجاهات ادراك حقيقة المفهوم الحضاري للمال .

٣- تبني الاعلام دورا واعيا في بناء الشخصية الرصينة وعدم تعجيلها من خلال الشعور باهمية الثروة والهوس في جمعها وعدم اشغال الشباب أو الناس بالانبهار بالنماذج غير الاخلاقية التي نشاهدها من خلال الافلام أو الدعايات .

٤- تحمل الجهات المتخصصة في مجال علم النفس التربوي في اهمية الجوانب السيكولوجية للمال وتاثيراته على اخلاقياتها عندما يكون هو الغاية .

٥- ضرورة إصدار التشريعات اللازمة التي تعالج كل مداخل الفساد وخصوصا المتعلقة بمظاهر المال .

٦- الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة كل العوامل التي تؤدي الى تنمية بنية الافساد وتحويلها الى ظاهرة اجتماعية قد يتلقاها المجتمع بشكل طبيعي مما تجعل التكوين الاجتماعي يتوافق على مثل هذه الظواهر .

المصادر :

١. دليل البنك الدولي ــ تقرير عن التنمية في العالم ــ القاهرة مركز الاهــرام سنة ١٩٩٧ ــ ص ١١٢ .

٢. د. سالم محمد عبود ــ الفساد وحقوق المستهلك ــ نشرة صوت المــستهلك ــ العدد ٣٠ ــ ص ٨ .

٣. تحديات الفساد الاداري في العراق ــ مجلــة تكريــت للعلــوم والاداريــه والاقتصاديه ــ المجلد٢ العدد١ ــ ٢٠٠٥ ــ ص٨٤ .

٤. ياسر خالد بركات الوائلي ــ مقال من الانترنيت .

٥ . سالم محمد عبود ــ ظاهرة الفساد الاداري والمالي ــ دار الدكتور للعلــوم بغداد ٢٠٠٨ ص ١٥ .

٦ . ســالم محمــد عبــود ــ ظــاهرة غــسيل الامــوال ــ دار المرتــضى بغداد ٢٠٠٧ ــ ص٢٧ .

٧. د. سالم محمــد عبــود ــ ظــاهرة غــسيل الامــوال ــ دار المرتــضى بغداد ٢٠٠٧ ــ ص٢٧ .

٨. د. محمود عبد الفضيل ــ مفهوم الفساد ومعاييره ــ مركز دراسات الوحدة العربية (ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربيــة) بيــروت ــ ٢٢ أيلول ٢٠٠٤ ــ ص٧٩ .

٩. د. بديع جميل القدو ــ الفــساد اثــار وســبل مكافحــة ــ مجلــة كليــة الرافدين ــ بغداد العدد ١٨ سنة ٢٠٠٦ .

١٠. د. سالم محمد عبود ــ ظــاهرة غــسيل الامــوال ــ مــصدر ســابق ــ ص٢٧ .

١١. هديل كاظم سعيد ــ تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الاداري بالعراق ــ رسالة دكتوراه ــ جامعة بغداد ــ كلية الادارة والاقتصاد ٢٠٠٧ ــ ص٤ .

١٣. د. حمدي عبد العظيم ــ عولمة الفساد وفساد العولمة ــ الدار الجامعية ــ الإسكندرية ــ ط١ ــ ٢٠٠٨ .

١٤. محمد عمار ــ مبدأ الافصاح في الفكر المحاسبي الاسلامي ــ المعهد العربي للمحاسبة ــ دراسة ٢٠٠٨ ــ ص٥٥ .

١٥. د. أكرم زيدان ــ سيكولوجية المال ــ عالم المعرفة ــ الكويت العدد ٣٥١ ــ ٢٠٠٨ ــ ص٢٥ .

١٧. معاوية كريم ــ وفاء عبد الكريم ــ تفسير مفهوم الشفافية في محيط البيئة الدولية ــ مؤتمر إدارة الاعمال ــ الاردن ايار ٢٠٠٥ .

١٨. صندوق النقد الدولي ــ إدارة الشؤون المالية العامة مع ادارات اخرى ٢٠٠٢ .

١٩. تقرير هيئة النزاهة العراق ٢٠٠٥ ــ ص٩ .

٢٠. ثائر محمود العاني ــ الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الوظيفي العراقي وانعكاسه على المستهلك ــ المؤتمر العلمي الثاني جامعة بغداد مركز بحوث السوق ٢٠٠٦ــ ص ٧١ .

٢١. د. مزاحم ماهر ــ الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الخدمية ــ المؤتمر العلمي الثاني جامعة بغداد مركز بحوث السوق ٢٠٠٦ .

٢٢. احمد ابراهيم ــ استخدام اساليب الترتيب لمكافحة الفساد الاداري ــ المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ــ مجلد ١١ ــ العدد ٧١ ــ ١٩٩٨ .

٢٥. د. طاهر محسن الغالبي ، د. صالح مهدي العامري ــ المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال ــ دار وائل – عمان ٢٠٠٥ ــ ص ٣٥٨ .
٢٦. جواد رشمي ــ الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ــ مجلة الاصلاح الاقتصادي ــ العدد ٩ ــ ٢٠٠٥ .
٢٧. مصطفى الفقي ــ الفساد الاداري والمالي بين السياسات والاجراءات ــ مجلة الاصلاح الاقتصادي ــ العدد ٩ ــ ٢٠٠٣ .